موقف ابن تيمية
من تفسير ابن عطية

د. محمد بن مفضي بن فلاح السند الشراري

الأستاذ المساعد بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – المملكة العربية السعودية

mg.qr.15@gmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

مُلخص البحث

موضوع البحث:

بيان موقف ابن تيمية من تفسير ابن عطية، سواء كان بالاتفاق أو المخالفة مع التعقيب والمناقشة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول بالمقارنة آراء عالمين كبيرين من كبار علماء الإسلام، هما الإمام ابن عطية الأندلسي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك من خلال أقوالهما في التفسير، مع بيان الموافقة والمخالفة والتعقيب لبيان الراجح، مع ذكر سببه.

هدف البحث:

سعى البحث إلى بيان موقف ابن تيمية من آراء ابن عطية في التفسير، وبيان الاتفاق والاختلاف بينهما وسببهما.

مشكلة البحث:

يلاحظ المطلع على تراث شيخ الإسلام ابن تيمية تفاوت مواقف الشيخ من ابن عطية وتفسيره "**المحرر الوجيز**"، فتارة يثني عليه الثناء الجميل، وتارة أخرى نجده ينتقده انتقادًا لاذعًا، مما يستعدي تجلية حقيقة موقف ابن تيمية من ابن عطية، والأسباب التي كانت تقف وراء ثنائه عليه تارة، ونقده تارة أخرى.

نتائج البحث:

أظهر هذا البحث ما تحلى به شيخ الإسلام ابن تيمية من خلق الإنصاف والعدل في الحكم على المخالفين، فنراه أنه فضله على جميع التفاسير قاطبة، ولم يقدم عليه سوى تفسير ابن جرير الطبري، وتوصل البحث أيضًا إلى أن من أسباب مخالفة ابن تيمية بعض آراء ابن عطية في التفسير، مخالفة تفسير ابن عطية للأدلة من القرآن والسنة، وتوصل البحث أيضًا إلى أن ابن تيمية كان يتفق مع ابن عطية في جميع المواطن التي اتفق فيها قول ابن عطية مع قول السلف في تفسير الآية، أو كان تفسيره بالرأي المحمود، وموافقته أيضًا في ستة مواضع، وخالفه في خمسة مواضع.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

ابن تيمية – ابن عطية – مخالفة– موافقة.



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد،،

فإن علم تفسير القرآن العظيم أشرف العلوم غاية، وأعلاها رتبة، وأنفسها مضمونا، وأشرفها موضوعا، ولهذا حرص العلماء في جميع العصور الإسلامية على تعلمه وتعليمه، وأنفقوا فيه الأعمار، وقطعوا الأسفار، وجابوا الأقطار، فكان حصيلة هذه الجهود الكبيرة هذا الإرث العظيم من كتب التفسير وعلومه التي لم كلمة أو لفظة في كتاب الله المجيد إلا أشبعتها فحصا، وبحثا، وتأليفا وتصنيفا.

ويعد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية من أهم المفسرين الذين كان لهم إسهامات عظيمة، وجهود كبيرة في حقل التفسير، وكان اجتهاده في التفسير اجتهادا فريدا، نصر مذهب السلف، وحقق ودقق، وصحح ورجح، وزيَّف وخطأ، بالفكر الثاقب، والبرهان الواضح، والاستدلال القوي، مع تحري الإنصاف مع المخالفين.

ومن المفسرين الذين أولى شيخ الإسلام ابن تيمية اهتماما بنقل آرائهم، ومناقشتها، والتعقيب عليها مؤيدا ومخالفا: الإمام أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، صاحب التفسير الشهير (**المحرر الوجيز**)، الذي قل نظيره في صحته، وتحريره، وتدقيقه، فكان موضع ثناء الإمام ابن تيمية، كما كان موضع انتقاد له في بعض المواضع.

مشكلة البحث:

يلاحظ المطلع على تراث شيخ الإسلام ابن تيمية تفاوت مواقف الشيخ من ابن عطية وتفسيره المحرر الوجيز، فتارة يثني عليه الثناء الجميل، وتارة أخرى نجده ينتقده انتقادا لاذعا، مما يستدعي تجلية حقيقة موقف ابن تيمية من ابن عطية، والأسباب التي كانت تقف وراء ثنائه عليه تارة، ونقده تارة أخرى.

وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما المواضع التي وافق ابن تيمية ابن عطية على تفسيرها؟

٢- ما المواضع التي انتقد فيها ابن تيمية ابن عطية انتقادا مباشرا؟

٣- ما أسباب انتقاد ابن تيمية آراء ابن عطية في التفسير؟

٤- ما أسباب اتفاق ابن تيمية مع بعض آراء ابن عطية في التفسير؟

أسباب اختيار الموضوع:

١- الوقوف على حقيقة موقف ابن تيمية من آراء ابن عطية في التفسير.

٢- أسباب انتقاد ابن تيمية آراء ابن عطية في التفسير.

٣- الوقوف على أسباب ثناء ابن تيمية على على تفسير ابن عطية.

٤- الوقوف على بعض ملامح منهج ابن تيمية في التعامل مع آراء المخالفين.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول بالمقارنة آراء عالمين كبيرين من كبار علماء الإسلام، هما الإمام ابن عطية الأندلسي، وشيخ الإسلام ابن تيمية.

كما تنبع أهمية هذا البحث من تناوله بعض المسائل الدقيقة في تفسير كتاب الله المجيد، وعرض آراء عالمين كبيرين في تفسيرها.

يكشف البحث عن جانب من شخصية شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو موقفه من المخالفين له في الرأي او المذهب، ومدى إنصافه لهؤلاء المخالفين.

أهداف الموضوع:

يسعى هذا ال بحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تبيين موقف ابن تيمية من آراء ابن عطية في التفسير.

٢- تبيين بعض المواضع التي مدح فيها ابن تيمية آراء ابن عطية في التفسير.

٣- تبيين أسباب مدح ابن تيمية بعض آراء ابن عطية في التفسير.

٤- تبيين بعض المواضع التي انتقد فيها ابن تيمية آراء ابن عطية في التفسير.

٥- تبيين أسباب انتقاد ابن تيمية بعض آراء ابن عطية في التفسير.

الدراسات السابقة:

بعد شدة البحث والتقصي، ثبت لدي أنه على الرغم من كثرة الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية التي تناولت هذين العالمين الكبيرين ابن تيمية وابن عطية، إلا أن أيا من هذه الدراسات لم تتعرض إلى إفراد موقف ابن تيمية من ابن عطية في بحث مستقل، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه واستهدافه.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء، للوقوف على نماذج صالحة تدلل على موقف ابن تيمية من ابن عطية في القضايا التي يهدف البحث إلى علاجها وتناولها، ثم المنهج المقارن؛ لمقارنة آراء العالمين الكبيرين.

وإلى جانب هذا فقد سار البحث وفق الخطوات التالية:

١- قابلت جميع النصوص التي نقلها ابن تيمية عن تفسير المحرر الوجيز لابن عطية على نسخة محققة من هذا التفسير.

٢- إذا وجدت اختلافا بين ما نقله ابن تيمية والموجود في المحرر الوجيز، نبهت على هذا.

٣- توثيق النقولات من مراجعها الأصلية، وعدم النقل بالواسطة.

٤- عزو الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٥- عزو القراءات القرآنية.

٦- تخريج الأحاديث النبوية من مظانها من من كتب السنة، بذكر اسم الكتاب والباب اللذين ورد بهما الحديث، مع ذكر رقم الجزء والصفحة.

٧- تفقير النص ووضع علامات الترقيم المناسبة.

٨- كتابة البحث وفق قواعد الإملاء الحديثة.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على **مقدمة**، و**تمهيد**، و**مباحث**، و**خاتمة**.

أما المقدمة: فبينت فيها **مشكلة البحث**، و**أهمية الموضوع**، و**أسباب اختياره**،

ومنهجه **البحث**، و**خطة تقسيمه**.

وأما التمهيد، فقد خصصته لترجمة ابن عطية وابن تيمية.

المبحث الأول: موقف ابن تيمية النظري من تفسير ابن عطية.

المبحث الثاني: مخالفة ابن تيمية آراء ابن عطية.

المبحث الثالث: موافقات ابن تيمية لابن عطية.

وأخيرًا..**الخاتمة**، وفيها **أهم النتائج التي توصل إليها البحث.**



تمهيد في ترجمة ابن عطية وابن تيمية

المطلب الأول: ترجمة الإمام ابن عطية:

هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية أبو محمد بن الحافظ الناقد الحجة أبي بكر المحاربي، الغرناطي، القاضي ولد سنة (٤٨٠هـ)، وكان والده من حفاظ الأندلس، فاعتنى به، ولحق به المشايخ، وأخذ عنه وعن أبي علي الغساني الحافظ، وأبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي المعروف بابن الطلاع، وعبد العزيز، بن عبد الوهاب بن غالب القيرواني، وأبي الحسن علي بن خلف بن ذي النون العبسي، وأبي المطرف عبد الرحمن بن قاسم، وأبي الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن علي بن الثعلبي، وأبي عبد الله محمد بن فتوح الأنصاري، وأبي الحسن علي بن أحمد بن مكرز الأنصاري وأبي القاسم ابن الحصار المعروف بابن النحاس، وأبي القاسم الهوزني، وأبي محمد الإلبيري، وأبي حفص عمر بن خلف الهمداني، وأبي جعفر الغساني، والمازري، وابن السيد البطليوسي.

حدث عنه: أولاده، والحافظ أبو القاسم بن حبيش، وأبو محمد بن عبيد الله السبتي، وأبو جعفر بن مضاء، وعبد المنعم بن الفرس، وأبو جعفر بن حكم، وآخرون.

وكان فقيها، عارفا بالأحكام، والحديث، والتفسير، غاية في الدّهاء والذكاء، والتّهمّم بالعلم، سريّ الهمّة في اقتناء الكتب، بارع الأدب، بصيرا بلسان العرب، ذا ضبط وتقييد، وتحر، وتجويد، وذهن سيال، وفكر إلى موارد المشكل ميال. ولو لم يكن له إلا تفسيره الكبير لكفاه.

وكان والده من حفاظ الأندلس، فاعتنى به، ولحق به المشايخ. وقد ألف برنامجا ضمنه مروياته.

وولي قضاء المرية في سنة سبع وعشرين وخمسمائة. مات بحصن لورقة في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

وقد اتفقت كلمة العلماء على الثناء على شخصية ابن عطية، وسعة علمه، وتبحره في علوم التفسير، فقال الذهبي: " الإمام الكبير، قدوة المفسرين، أبو محمد بن الحافظ الناقد الحجة"[١].

وقال الضبي: "فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي شاعر بليغ "[٢].

قال الحافظ ابن بشكوال: "توفي سنة (٥٤١هـ)"[٣].

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن تيمية:

هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن عبد الله بن تيميّة، : تقي الدّين أبو العبّاس، الحرّاني،الحنبلي، بل المجتهد المطلق، ولد بحرّان يوم الإثنين عاشر ربيع الأول، سنة (٦٦١هـ)، وقدم به والده وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة (٦٦٧هـ)، فسمع الشيخ بها ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، والمجد بن عساكر، ويحيى بن الصّيرفي، والقاسم الإربلي، والشيخ شمس الدّين ابن أبي عمر، وغيرهم. وعُني بالحديث، وسمع "المسند" مرّات، والكتب الستة. و "معجم الطبراني الكبير"، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء. وقرأ بنفسه، وكتب بخطّه جملة من الأجزاء، وأقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن الشيخ شمس الدّين بن أبي عمر، والشيخ زين الدّين بن المنجّى، وبرع في ذلك، وناظر، وقرأ العربية على ابن عبد القوي. ثم أخذ "كتاب سيبويه" فتأمله وفهمه، وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرّز فيه، وأحكم أصول الفقه، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، وغير ذلك من العلوم. ونظر في الكلام والفلسفة، وردّ على رؤسائهم وأكابرهم، ومهر في هذه الفضائل، وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون العشرين سنة. وأفتى من قبل العشرين أيضًا.

(١) **تاريخ الإسلام**، للذهبي، (٣٧/ ٧٤).
(٢) **بغية الملتمس**، للضبي، (ص٣٨٩).
(٣) **تاريخ الإسلام**، للذهبي، (٣٧/ ٧٣)؛ **والصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، لابن بشكوال، (ص٣٦٧)؛ **وبغية الملتمس**، للضبي، (ص٣٨٩)؛ **والوافي بالوفيات**، للصفدي، (١٨/ ٤١)؛ **والإحاطة في أخبار غرناطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٤١٢)؛ **وفهرس الفهارس**، للكتاني، (٢/ ٨٦٢).

وأمدّه الله بكثرة الكتب، وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك والفهم، وبطء النسيان، حتّى قال غير واحد: إنه لم يكن يحفظ شيئا فينساه. ثم توفي والده وله إحدى وعشرون سنة، فقام بوظائفه بعده مدة، فدرّس بدار الحديث التنكزية المجاورة لحمّام نور الدّين الشهيد في البزورية في أول سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وحضر عنده قاضي القضاة بهاء الدّين بن الزّكي، والشيخ تاج الدّين الفزاري، وابن المرحّل، وابن المنجّى، وجماعة، فذكر درسا عظيما في البسملة، بحيث بهر الحاضرين، وأثنوا عليه جميعا. وصار من أئمة النقد ومن علماء الأثر مع التدين والتأله والذكر والصيانة والنزاهة عن حطام هذه الدار والكرم الزائد، وكان آية من آيات الله تعالى في التفسير والتوسع فيه لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسين. قال الصفدي: حكى لي من سمعه يقول: إني وقفت على مائة وعشرين تفسيرا، أستحضر من الجميع الصحيح الذي فيها أو كما قال.

له مؤلفات عديدة، منها: درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة، والصارم المسلول، والعقيدة الواسطية، والعقيدة الحموية، وبيان تلبيس الجهمية، نقد مراتب الإجماع، ومجموع الفتاوى. توفي بدمشق سنة (٧٢٨هـ)[١].



(١) **فوات الوفيات**، لابن شاكر الكتبي، (١/ ٧٤)؛ **والوافي بالوفيات**، للصفدي، (٧/ ١١)؛ **وشذرات الذهب**، لابن العماد، (٨/ ١٤٣)؛ **وذيل طبقات الحنابلة**، لابن رجب، (٤/ ٤٩١)؛ **والدرر الكامنة**، لابن حجر، (١/ ١٦٨).

المبحث الأول
موقف ابن تيمية النظري من تفسير ابن عطية

أثنى ابن تيمية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - على تفسير **(المحرر الوجيز)** لابن عطية، ثناء طيبا، مفضلا إياه على أغلب كتب التفسير، ومنزلا له المنزلة العالية التي تليق به، على الرغم من عدم رضائه عن بعض ما اشتمل عليه هذا التفسير من آراء رأي ابن تيمية أنها آراء بدعية.

فمن مواضع ثناء ابن تيمية على تفسير ابن عطية ما جاء ردًا على سؤال المفاضلة بين بعض التفاسير، حيث قال: "وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلا وبحثا، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها"[1].

ويستفاد من هذا النص تفضيل ابن تيمية تفسيرَ ابن عطية على الكشاف من حيث صحة النقل، ودقة البحث، والبعد عن البدع وإن تضمن بعضها.

كما يستفاد منه ترجيحُ ابن تيمية تفسير ابن عطية على جميع تفاسير سوى تفسير ابن جرير.

وقال أيضا مفضلًا تفسير ابن عطية على كشاف الزمخشري: "و"تفسير ابن عطية وأمثاله" أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه، لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرا ما ينقل من "تفسير محمد بن جرير الطبري"، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم، وإن

(١) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٨٨).

كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة؛ لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب، فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا"[١].

ويستفاد من هذا النص ما يلي:

١- إن تفسير ابن عطية أشد اتباعا للسنة من تفسير الزمخشري.

٢- اعتماد ابن عطية كثيرا على تفسير الطبري.

٣- يؤخذ على ابن عطية أنه لا ينقل آثار السلف من الصحابة والتابعين في التفسير.

٤- إن الذين ينقل عنهم ابن عطية في التفسير ويصفهم بأنهم المحققون، يقصد بهم أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم.

٥- إذا تعمد المفسر ترك قول الصحابة في تفسير الآية، وذهب إلى تفسيرها برأيه[٢] المبني على أصول مذهبه، وهذا المذهب ليس من مذاهب الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، صار مشاركا لأهل البدع في أصولهم.

٦- ويستفاد من هذا النص تنبيه ابن تيمية على أهمية التفسير المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين، كما يستفاد إشادته بالإمام محمد بن جرير الطبري الذي زين تفسيره بإيراد الأقوال المأثورة عن السلف من التفسير.

(١) **مجموع الفتاوى**، (١٣/ ٣٦١).
(٢) المراد بالرأي هنا الاجتهاد، وعليه فالتفسير بالرأي، عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر. **التفسير والمفسرون** د. محمد حسين الذهبي، (١/ ٢٤٦).

وقد شدد ابن تيمية – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – على منع مخالفة تفسير السلف من الصحابة والتابعين، في أكثر من موضع، وكرر التحذير من هذه المخالفة، فقال: "وفي الجملة؛ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك، كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه"[١].

ثم علل ابن تيمية عدم جواز مخالفة تفسير الصحابة والتابعين، وذكر ما اتصفوا به من صفات لا تتوفر فيمن جاء بعدهم، فقال: " ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا "[٢].

وقال في موضع آخر: "وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم"[٣].

ولا يظن من هذه النصوص أن شيخ الإسلام يمنع من مخالفة أقوال السلف مطلقًا، أو حتى التفسير بالرأي مطلقًا، بل إن الممنوع عنده هو الرأي الصادر عن القول بغير علم، أو المخالف لما اتفق عليه السلف، أو الرأي المبني على أصول المبتدعة، يوضح هذا قوله - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعد أن ذكر الأحاديث والآثار التي تنهى عن التفسير بالرأي: - "فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعاً، فلا حرج عليه، ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما

(١) **مجموع الفتاوى**، (١٣/ ٣٦١).
(٢) المصدر السابق، (١٣/ ٣٦٢).
(٣) المصدرالسابق، (١٣/ ٣٦٤).

جهلوه. وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾[١] ولما جاء في الحديث المروي من طرق «**من سئل عن علم فكتمه، أُلجم يوم القيامة بلجام من نار**»[٢][٣].

وفي موضع آخر يضفي ابن تيمية على ابن عطية أعظم صفة ينبغي أن تتوفر فيمن يتصدى إلى تفسير كلام الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وتعالى، ألا وهي العلم بدلالات الألفاظ من جهة العربية، وهي الصفة التي يجب أن تتوفر في المفسر، يقول ابن تيمية: "قد ذكر ذلك عنه ابن الجوزي وغيره، وتابعه المهدوي والبغوي وغيرهما. ولكن ابن عطية كان أقعد بالعربية والمعاني من هؤلاء، وأخبر بمذهب سيبويه والبصريين، فعرف تطفيف[٤] الزجاج مع علمه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بالعربية، وسبقه ومعرفته بما يعرفه من المعاني والبيان. وأولئك لهم براعة وفضيلة في أمور يبرزون فيها على ابن عطية، لكن دلالة الألفاظ من جهة العربية هو بها أخبر، وإن كانوا هم أخبر بشيء آخر من المنقولات أو غيرها"[٥].

وقبل أن ننهي هذا المبحث يجب أن نتعرض لمسألة مهمة، وهي: حقيقة اتهام ابن تيمية ابن عطية بالاعتزال:

سبق أن عرضنا نص ابن تيمية في المقارنة بين تفسيري ابن عطية والزمخشري، وهو قوله: "إن تفسير ابن عطية أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدع من تفسير الزمخشري"[٦].

(١) سورة آل عمران: آية (١٨٧).
(٢) أخرجه أبو داود في **سننه**: كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، (٣/ ٣٢١)، حديث (٣٦٥٨)؛ والترمذي في **سننه**، كتاب العلم عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في كتمان العلم، (٥/ ٢٩)، حديث (٢٦٤٩)، وقال: حديث حسن؛ وابن ماجه في **سننه**، المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، (١/ ٩٦)، حديث (٢٦١)؛ وأبو يعلى في **مسنده**، (٤/ ٤٥٨)، حديث (٢٥٨٥)؛ وقال الهيثمي في **مجمع الزوائد**، (١/ ١٦٣): "رجال أبي يعلى رجال الصحيح"؛ وأخرجه أحمد في **المسند**، (٢/ ٢٦٣)، حديث (٧٥٦١)؛ والحاكم في **المستدرك**، (١/ ١٨١)، حديث (٣٤٤)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين".
(٣) **مجموع الفتاوى**، (١٣/ ٣٧٤، ٣٧٥).
(٤) التطفيف: النقصان. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، (ص ١٦٧).
(٥) **مجموع الفتاوى**، (٢٧/ ٤٣١).
(٦) السابق، (١٣/ ٣٦١).

وقد بنى محققو تفسير ابن عطية في الطبعتين الأولى والثانية القطرية على هذا النص رأيهم في أن ابن تيمية يتهم ابن عطية بالاعتزال، فقالوا: "وهذا الكلام يغمز ابن عطية بالاعتزال، لكنه يخفف من اعتزاله، ويجعله أقرب إلى أهل السنة بالنسبة للزمخشري، فهو قرب نسبي"[(١)].

والحق أنهم نقلوا هذا الرأي عن باحث آخر، هو الدكتور عبد الوهاب فايد في دراسته عن ابن عطية: "لقد وُجِّهت تهمة الاعتزال إلى ابن عطية من عالمين كبيرين: أحدهما هو شيخ الإسلام أحمد بن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨ هجرية)، وقد ذكر هذه التهمة في رسالته مقدمة في أصول التفسير"[(٢)].

وهذا الذي فهموه من عبارة شيخ الإسلام من أنه يغمز ابن عطية بالاعتزال غير صحيح ألبتة، بل هو يذكر ملمِّحًا لمعتقد الأشعرية الذين بنوا أصولهم من جنس ما بنت المعتزلة أصولها عليه، وهو مسألة تقديم العقل على النقل، ولم يُرِدْ ما ذهبوا إليه مراده بالسنة والجماعة ما كان عليه سلف الأُمة قبل أن يولد الأشعري ويؤسس طريقته الكلامية التي سار عليها أصحابه من بعده، وزادوا عليها أصولاً قرَّبتهم إلى المعتزلة، ثم إلى من هم أشر من المعتزلة، أعني الفلاسفة[(٣)].

قلت: وقد سبق أن عرضنا في موضع سابق الثناء الكبير، والمديح العظيم الذي كاله ابن تيمية لتفسير ابن عطية "المحرر الوجيز"، بحيث إنه فضله على جميع التفاسير، ولم يفضل عليه سوى تفسير ابن جرير الطبري، فكيف يصح القول بعد هذا المديح الكبير إن ابن تيمية يغمز تفسير ابن عطية بالاعتزال؟!

هذا، وقد تراجع محققو الطبعة القطرية للمحرر الوجيز في الطبعة الثالثة عن نسبة هذه التهمة إلى ابن تيمية، ونسبوها إلى بعض الباحثين، فقالوا: "ورغم ذلك فقد أثار بعض الباحثين

---

(١) مقدمة تحقيق الطبعة الثانية **للمحرر الوجيز**، لابن عطية، (١/ ٣٤).

(٢) **منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم**، د. عبد الوهاب عبد الوهاب فايد، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة، ١٩٧٣هـ، (ص ٢١٩).

(٣) **شرح مقدمة في أصول التفسير**، لابن تيمية، د. مساعد الطيار، (ص ٢٣٢).

جدلا حول مذهب ابن عطية، وادعوا أنه يميل أحيانا إلى مذهب المعتزلة"[١].

وعلى الرغم من هذا التراجع، فإنني آثرت التعرض للمسألة، لأهميتها أولا، وحتى لا يغتر بها من اطلع على كلامهم في الطبعتين الأولى والثانية.



(١) مقدمة تحقيق الطبعة الثالثة **للمحرر الوجيز**، لابن عطية، (١/ ٣٤).

المبحث الثاني
مخالفة ابن تيمية آراء ابن عطية

بعد أن عرضنا في المبحث الأول رأي ابن تيمية في تفسير ابن عطية بصورة نظرية مجملة، نعرض في هذا المبحث والذي بعده رأي ابن تيمية في بعض آراء ابن عطية التفسيرية بصورة تطبيقية فيها بعض التفصيل، ونخصص هذا المبحث لعرض بعض الآراء التي انتقد فيها ابن تيمية تفسير ابن عطية، وخالفه فيما ذهب إليه.

الموضع الأول: ذهب ابن تيمية إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ:٣٧] عام مطلق، لأنه لم يذكر استثناء؛ ولأن أحداً لا يملك من الله خطاباً مطلقاً؛ إذ المخلوق لا يملك شيئاً يشارك فيه الخالق، وهو كقوله تعالى:﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ ﴾[الزخرف: ٨٦] فإن أحداً ممن يدعى من دونه لا يملك الشفاعة بحال، ولكن الله إذا أذن لهم شفعوا من غير أن يكون ذلك مملوكاً لهم، وكذلك قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾، ثم عزا ابن تيمية هذا القول إلى قول السلف وجمهور المفسرين.

ثم أورد ابن تيمية قولا آخر في المسألة، فقال: قال بعضهم: هؤلاء هم الكفار، لا يملكون مخاطبة الله في ذلك اليوم، قال ابن عطية: "قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ الضمير للكفار، أي: لا يملكون من إفضاله وإكماله أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها"[(١)].

ثم وصف ابن تيمية قول ابن عطية "إن الذين لا يملكون منه خطاباً أنهم الكفار" بأنه مبتدع، وهو خطأ محض؛ فقال ابن تيمية: "والصحيح: قول الجمهور والسلف أن هذا عام، كما قال في آية أخرى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [طه: ١٠٨]، وفي حديث التجلي الذي في الصحيح لما ذكر مرورهم على الصراط قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ولا يتكلم أحد إلا الرسل،**

(١) المحرر الوجيز، (٥/ ٤٢٨).

ودعوى الرسل: اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ»[١].

فهذا في وقت المرور على الصراط، وهو بعد الحساب والميزان، فكيف بما قبل ذلك"؟[٢].

وحتى نتعرف على سبب مخالفة ابن تيمية ابن عطية في هذا التفسير، نعرض بإيجاز أقوال المفسرين في المسألة:

القول الأول: أن الضمير في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ عائد على جميع خلق الله مسلمهم وكافرهم. وهو قول مقاتل، وابن جرير الطبري، ومكي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، وابن كثير، والآلوسي، والطاهر بن عاشور[٣]. وهو ما اختاره ابن تيمية، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

القول الثاني: أن الضمير في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ عائد على الكفار، وهذا في موطن خاص. نقله عطاء[٤] عن ابن عباس. وهو قول ابن عطية، ومال إليه القرطبي، واكتفى به ابن جزي، وقدمه أبو حيان[٥].

القول الثالث: أنه راجع إلى المؤمنين، والمعنى أن المؤمنين لا يملكون أن يخاطبوا الله في أمر من الأمور، لأنه لما ثبت أنه عدل لا يجور، ثبت أن العقاب الذي أوصله إلى الكفار عدل، وأن الثواب الذي أوصله المؤمنين عدل، وأنه ما يخسر حقهم، فبأي سبب يخاطبونه، وهذا القول أقرب من الأول؛ لأن الذي جرى قبل هذه الآية ذكر المؤمنين، لا ذكر الكفار. أورد هذا القول فخر الدين الرازي وعزاه إلى القاضي[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل السجود، (١/ ٢٧٧)، حديث رقم (٧٧٣)؛ ومسلم في **صحيحه**، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (١/ ١٦٣)، حديث رقم (١٨٢).
(٢) **الحسنة والسيئة**، (ص ١٤١)؛ و**مجموع الفتاوى**، (١٤/ ٣٩٧).
(٣) **جامع البيان**، (٢٤/ ١٧٥، ١٧٧)؛ و**الهداية**، (١٢/ ٨٠٢٠)؛ و**الوسيط**، للواحدي، (٤/ ٤١٧)؛ و **التفسير الكبير**، (٣١/ ٢٤٦٩١)؛ و**تفسير البيضاوي**، (٥/ ٢٨١)؛ و**تفسير النسفي**، (٣/ ٥٩٣)؛ وابن كثير، (٨/ ٣٠٩)؛ و**روح المعاني**، (١٥/ ٢١٩)؛ و**التحرير والتنوير**، (٣٠/ ٥٠).
(٤) عطاء هو: ابن أبي رباح، وهو ثقة، لكن لم أقف عليه مسندًا.
(٥) **التفسير الكبير**، (٣١/ ٢٤)؛ **المحرر الوجيز**، (٥/ ٤٢٨)؛ و**الجامع لأحكام القرآن**، (١٩/ ١٨٦)؛ و**التسهيل**، (٢/ ٤٤٦)؛ و**البحر المحيط**، (١٠/ ٤٩٠).
(٦) **التفسير الكبير**، (٣١/ ٢٤).

وبعد عرض هذه الأقوال، يتضح أن سبب مخالفة ابن تيمية لابن عطية في هذا التفسير، أن رأي ابن عطية جاء تخصيصا بدون مخصص، وأيضا مخالفا للأدلة من القرآن والسنة التي تدل على أن الخشوع والصمت والسكوت سيكون سلوك جميع من في المحشر، وهو غير خاص بالكفار، كما قال تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه:١٠٨].

الموضع الثاني: قال ابن تيمية: "والدائب نظير الدائم، والباء والميم متقاربتان؛ ومنه: اللازب واللازم". قال ابن عطية: "دائبين، أي: متماديين، ومنه قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لصاحب الجمل الذي بكى وأجهش إليه: "إنَّ هذا الجمل شكى إلي أنك تُجيعه وتُدئبُه[(١)]"[(٢)]؛ أي تديمه في العمل له والخدمة". قال: "وظاهر الآية أن معناه دائبين في الطلوع والغروب، وما بينهما من المنافع للناس التي لا تحصى كثيرة"[(٣)].

ثم قال ابن عطية: "وحكى الطبري عن مقاتل بن حيان – يرفعه إلى ابن عباس – أنه قال: معناه دائبين في طاعة الله"[(٤)].

قال: "وهذا قول إن كان يراد به أن الطاعة: انقيادهما للتسخير، فذلك موجود في طاعة قوله: ﴿وَسَخَّرَ﴾. وإن كان يراد أنها طاعة مقدورة، كطاعة العبادة من البشر، فهذا بعيد"[(٥)].

وقد رد ابن تيمية على استبعاد ابن عطية، فقال: "ليس هذا ببعيد، بل عليه دلت الأدلة الكثيرة، كما هو مذكور في مواضع"[(٦)].

---

(١) دْأَبَ الرجلُ الدَّابَّة إِدْآباً إذا أَتْعَبَها والفِعلُ اللازم دَأَبَتِ الناقَةُ تَدْأَبُ دُؤُوباً ورجلٌ دَؤُوبٌ على الشيءِ وفي حديث البعيرِ الذي سَجَدَ له صلى الله عليه وسلم فقال لصاحبه إنه يَشْكو إِليَّ أَنَّكَ تُجِيعُه وتُدْئِبُه أَي تَكُدُّه وتُتْعِبُه، **لسان العرب**، لابن منظور، (١/ ٣٦٨).

(٢) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب الجهاد-باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، (٣/ ٢٣)، حديث رقم (٢٥٤٩)، والإمام أحمد في **المسند**، (٣/ ٢٧٣-٢٧٤)، حديث رقم (١٧٤٥)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم". وصححه إسناده الالباني في **صحيح الترغيب والترهيب**، (٢/ ٥٥٤).

(٣) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٣/ ٣٣٩).

(٤) **جامع البيان**، للطبري، (١٦/ ١٤)، ونص عبارته: "دءوبهما في طاعة الله". وإسناده منقطع، قال الطبري: حدثنا خلف بن واصل، عن رجل، عن مقاتل بن حيان، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

(٥) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٣/ ٣٣٩).

(٦) **النبوات**، لابن تيمية، (٢/ ٩٧١-٩٧٣).

ومن هذا النص يتضح أن سبب مخالفة ابن تيمية لرأي ابن عطية، هو أن تفسير ابن عباس الذي استبعده ابن عطية هو الذي تدل عليه الأدلة الكثيرة من القرآن والسنة في أكثر من موضع منهما، ومن هذه المواضع التي أحال عليها ابن تيمية، ويشهد لقول ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة ١١٦، ١١٧] وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران ٨٣]، وقوله عز من قائل: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الرعد ١٥] ، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء ٤٤] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الصف ١] [الحشر ١] فِي موضِعين، و ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد ١] و ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة ١] [التغابن ١] فِي موضِعين فَخمس سور افتتحت بِذكر تسبح مَا فِي السَّمَوَات وَمَا فِي الأَرْض لَهُ وَقَالَ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور ٤١]"(١).

فثبت بهذا عدم صحة ما استبعده ابن عطية- رَحِمَهُ اللَّهُ -.

الموضع الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

عرض ابن تيمية لبعض أقوال العلماء في تفسير "اسم" في الآية، فقال: "منهم من قال: "الاسم" هنا صلة، والمراد: سبح ربك، وتبارك ربك. وإذا قيل: هو صلة، فهو زائد لا معنى له؛ فيبطل قولهم إن مدلول لفظ اسم " ألف سين ميم " هو المسمى؛ فإنه لو كان له مدلول مراد لم يكن صلة. ومن قال: إنه هو المسمَّى، وأنه صلة كما قاله ابن عطية؛ فقد تناقض؛ فإن الذي يقول هو صلة، لا يجعل له معنى؛ كما يقوله من يقول ذلك في الحروف الزائدة التي تجيء للتوكيد كقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ

(١) ينظر: **جامع الرسائل**، لابن تيمية، (١/ ٣-٤).

نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ونحو ذلك. ومن قال: إنه ليس بصلة، بل المراد تسبيح الاسم نفسه، فهذا مناقض لقولهم مناقضة ظاهرة. و التحقيق أنه ليس بصلة، بل أمر الله بتسبيح اسمه، كما أمر بذكر اسمه. والمقصود بتسبيحه وذكره هو تسبيح المسمى وذكره؛ فإن المسبح والذاكر إنما يسبح اسمه، ويذكر اسمه؛ فيقول: سبحان ربي الأعلى، فهو نطق بلفظ ربي الأعلى، والمراد هو المسمى بهذا اللفظ، فتسبيح الاسم هو تسبيح المسمى. ومن جعله تسبيحا للاسم يقول: المعنى أنك لا تسم به غير الله، ولا تلحد في أسمائه، فهذا مما يستحقه اسم الله، لكن هذا تابع للمراد بالآية، ليس هو المقصود بها القصد الأول"[1].

وبتحليل هذا النص يتضح لنا ما يلي:

أولًا: إن ابن تيمية حكى عن ابن عطية أنه يقول : إن الاسم هو المسمَّى، وهو في الآية صلة، يعني زائد.

ثانيًا: اتهم ابنُ تيمية ابنَ عطية بالتناقض فيما ذهب إليه؛ لأن الذي يقول هو صلة، لا يجعل له معنى.

وهذا الكلام فيه مجال للمناقشة:

أولًا: إن ابن عطية ذكر قولين في المسألة، وأجازهما جميعا دون أن يرجِّح أحدًا منهما، فقال: "والاسم الذي هو: ألف، سين، ميم، يأتي في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى، ويأتي في مواضع يراد به التسمية...". ثم فسر ابن عطية الآية على كلا القولين فقال: "وهذه الآية تحتمل هذا الوجه الأول، وتحتمل أن يراد بالاسم التسمية نفسها على معنى نزه اسم ربك عن أن يسمى به صنم أو وثن، فيقال له إله ورب ونحو ذلك "[2].

ثانيًا: ليس هناك تناقض بين عدِّ ابن عطية الاسم هو المسمى، وبين من يجعل الاسم في هذه الحالة صلة زائدة؛ لأن ابن عطية عندما فسر الآية على هذا الوجه فسرها بقوله: " كأنه

---

(١) مجموع الفتاوى، (٦/ ١٩٩).
(٢) المحرر الوجيز، (٥/ ٤٦٨).

قال في هذه الآية: سبح ربك، أي نزهه"(١).

الموضع الرابع: قال ابن عطية: "لما كان قوله: ﴿لَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون:٢] محتملا أن يراد به الآن، ويبقى المستأنف منتظرًا ما يكون فيه من عبادته، جاء البيان بقوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾ [الكافرون: ٤] أي أبدًا ما حييت. ثم جاء قوله: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون: ٥] الثاني حتمًا عليهم أنهم لا يؤمنون أبدًا، كالذين كشف الغيب عنهم، كما قيل لنوح: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦]، وأما أن هذا في معنيين، وقوم نوح عُمُّوا بذلك، فهذا معنى الترديد الذي في السورة، وهو بارع الفصاحة، وليس هو بتكرار فقط، بل فيه ما ذكرته مع التأكيد والإبلاغ، وزيادة الأمر بيانًا وتبريًّا منهم"(٢).

ثم عقب ابن تيمية على كلام ابن عطية بقوله: "قلت: هذا القول أجود من الذي قبله من جهة بيانهم لمعنى زائد على التكرير. لكن فيه نقص من جهة أخرى. وهو جعلهم هذا خطابا لمعينين، فنقصوا معنى السورة من هذا الوجه، وهذا غلط؛ فإن قوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ خطاب لكل كافر، وكان يقرأ بها في المدينة بعد موت أولئك المعينين، ويأمر بها ويقول: "هي براءة من الشرك"(٣). فلو كانت خطابا لأولئك المعينين، أو لمن علم منهم أنه يموت كافرا، لم يخاطب بها من لم يعلم ذلك منه. وأيضا فأولئك المعينون إن صح أنه إنما خاطبهم، فلم يكن إذ ذاك علم أنهم يموتون على الكفر. والقول بأنه إنما خاطب بها معينين، قول لم يقله من يعتمد عليه"(٤).

قلت: وقول ابن تيمية " والقول بأنه إنما خاطب بها معينين، قول لم يقله من يعتمد عليه"- فيه مجال للنظر؛ لأن هذا القول عليه جمهرة المفسرين، منهم: مقاتل، ووهب بن منبه، والطبري، وأبو منصور الماتريدي، وابن فورك، والبغوي، والزمخشري، والواحدي،

(١) المرجع السابق.
(٢) **المحرر الوجيز**، (٥/ ٥٣١). وقد نقل هذا النص عن ابن عطية، وأقره كل من: أبي حيان في **البحر المحيط**، (١٠/ ٥٥٩)؛ وتلميذه السمين الحلبي في **الدر المصون**، (١١/ ١٣٤)؛ وابن عادل في **اللباب**، (٢٠/ ٥٣٣).
(٣) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب الأدب- باب ما يقول عند النوم، (٢/ ٧٣٣)، حديث رقم (٥٠٥٥)، والترمذي في **السنن**: كتاب الدعوات، (٥/ ٤٠٨)، حديث رقم (٣٤٠٣)؛ والحاكم، (١/ ٥٦٥)، (٢/ ٥٣٨)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.
(٤) **مجموع الفتاوى**، (١٦/ ٥٣٩-٥٤٠).

والبيضـاوي[1].

قـال الطـبري: "وإنـما قيـل ذلـك كذلـك، لأن الخطـاب مـن الله كان لرسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أشـخاص بأعيانهـم مـن المشركـين، قـد علـم أنهـم لا يؤمنـون أبـدا، وسـبق لهـم ذلـك في السـابق مـن علمـه، فأمـر نبيـه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يؤيسـهم مـن الـذي طمعـوا فيـه، وحدثـوا بـه أنفسـهم، وأن ذلـك غـير كائـن منـه ولا منهـم، في وقـت مـن الأوقـات"[2].

الموضـع الخامـس: في تفسـير قولـه تعـالى: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ﴾ [الحجر:٤١]، قـال ابـن تيميـة: "وَابْـن عَطِيَّـة لم يذكـر فِي آيَـة الْحجـر إِلَّا قَـول الْكسَـائي، وَهُـوَ أَضْعَـف الْأَقْـوَال، وَذكـر الْمَعْنـى الصَّحِيـح تَفْسِير للْقِـرَاءَة الْأُخْـرَى، فَذكـر أَن جمَاعَـة مـن السّـلف قـرأوا (عـليٌّ مُسْـتَقِيم)[3] مـن الْعُلُـوّ والرفعـة، قَـالَ: والإشـارة بِهَـذَا عـلى هَـذِه الْقِـرَاءَة إِلَى الاخـلاص لمـا اسْـتثْنى إبليـس مَـن أخْلـص، قَـالَ اللهُ لـه: هَـذَا الاخـلاص طَرِيـقٌ رفيـعٌ مُسْـتَقِيم، لَا تنَـال أَنْـت بإغوائـك أَهلَـه[4].

قَـالَ: وَقَـرَأَ جُمْهُـور النَّـاس[5] ﴿عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ﴾ ، والإشـارة بِهَـذَا عـلى هَـذِه الْقِـرَاءَة إِلَى انقسـام النَّـاس إِلَى غـاوٍ ومخلـص، لمـا قسـم إبليـس هذَيْـن الْقسـمَيْنِ، قَـالَ الله: هَـذَا طَرِيـق عَـليّ، أَي هَـذَا أَمـر إِلَيَّ مصـيره. وَالْعـرب تَقـول: طريقـك فِي هـذا الْأَمـر عـلى فـلان، أَي: إِلَيـه يصـير النّظـر فِي أَمـرك. وَهَـذَا نَحْـو قَوْلـه ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾ [الفجر:١٤] قَـالَ - يعنـي ابـن عطيـة: وَالْآيَـة عـلى هَـذِه الْقِـرَاءَة خـبر يتَضَمَّـن وعيـدا"[6].

ثـم عقـب ابـن تيميـة عـلى نـص ابـن عطيـة، فقـال: «هَـذَا قَـول لم ينْقـل عَـن أحـد مـن عُلَـمَاء

(١) **جامع البيان**، (٢٤/ ٧٠٢-هجر).
(٢) **تفسـير عبـد الـرزاق**، (٣/ ٤٦٩)؛ و**جامـع البيـان**، (٢٤/ ٧٠٢-هجـر)؛ و**تأويـلات أهـل السـنة**، (١٠/ ٦٣١)؛ و**تفسـير ابـن فـورك**، (٣/ ٢٩٠)؛ و**التفسـير البسـيط**، (٢٤/ ٣٩٣)؛ و**أنـوار التنزيـل**، (٥/ ٣٤٣)، و**البحـر المحيـط** ١٠/ ٥٥٨، و**الـدر المصـون** ١/ ١٤٣.
(٣) هـي قـراءة الضحـاك وحميـد، وعمـرو بـن ميمون،وعـمارة بـن أبي حفصـة، وأبي شرف مـولى كندة،ويعقـوب، والحسـن، وأبي بحريـة، والنخعـي وأبي رجـاء وابـن سـيرين وقتـادة وقيـس بـن عبـاد ومجاهـد. **معجـم القـراءات**، (٤/ ٥٥٢).
(٤) **المحرر الوجيز**، (٣/ ٣٦٢).
(٥) هي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر. **معجم القراءات**، (٤/ ٥٥٢).
(٦) **المحرر الوجيز**، (٣/ ٣٦٢).

التَّفْسِير، لَا فِي هَـذِه الْآيَـة، وَلَا فِي نظيرِهـا، وَإِنَّـمَا قَالَـه الْكسَـائي لما أشكل عَلَيْـهِ معنى الْآيَـة الَّـذِي فِهمـه السّـلفُ، وَدلّ عَلَيْـهِ السِّـيَاق والنظائـر، وَكَلَام الْعَـرَب لَا يـدل عـلى هَـذَا الْقَـوْل، فَـإِن الرجـل وَإِن كَانَ يَقُـول لمـن يتهـدده ويتوعـده عـليَّ طريقـك، فَإِنَّـهُ لَا يَقُـول إِن طريقـك مُسْـتَقِيم"[١].

وأمـا نقـل ابـن تيميـة عـن ابـن عطيـة أن "الْآيَـة عـلى هَـذِه الْقِـرَاءَة خـبر يتَضَمَّـن وعيـدا"، فليـس موجـودا في تفسـير ابـن عطيـة، لأن الموجـود فيـه نصًّـا هـو قولـه: "الآيـة عـلى هـذه القـراءة تتضمـن وعيـدا، ثـم ابتـدأ الإخبـار عـن سـلامة عبـاده المتقـين مـن إبليـس وخاطبـه بأنـه لا حجـة لـه عليهـم ولا ملكـه".

فقـول ابـن عطيـة: «الآيـة عـلى هـذه القـراءة تتضمـن وعيـدا " يعنـي قولـه: "صراط عـليَّ مسـتقيم".

وأمـا قولـه: "ثـم ابتـدأ الإخبـار عـن سـلامة عبـاده المتقـين مـن إبليـس، وخاطبـه بأنـه لا حجـة لـه عليهـم ولا ملكـه" فيقصـد بـه الآيـة التاليـة، وهـي قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢].

وأمـا تعقيـب ابـن تيميـة عـلى قـول ابـن عطيـة: إن الآيـة تتضمـن وعيـدا، بـأن هـذا القـول لم ينْقـل عَـن أحـد مـن عُلَـمَاء التَّفْسِـير - ففيـه مجـال للنظـر؛ حيـث إن هـذا المعنـى ذهـب إليـه الطـبري، فقـال: " فـكان معنـى الـكلام: هـذا طريـق مرجعـه إليّ فأجـازي كلا بأعمالهـم، كـما قـال الله تعـالى ذكـره ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾ [الفجر:١٤]، وذلـك نظـير قـول القائـل لمـن يتوعـده ويتهـدده: طريقـك عليّ، وأنـا عـلى طريقـك، فكذلـك قولـه: (هَـذَا صِرَاطٌ) معنـاه: هـذا طريـق عـليّ وهـذا طريـق إليّ. وكذلـك تـأول مـن قـرأ ذلـك كذلـك "[٢].

(١) مجموع الفتاوى، (١٥/ ٢٠٤-٢٠٥)؛ ودقائق التفسير، لابن تيمية، (٣/ ١٤٦).
(٢) جامع البيان، (١٧/ ١٠٢).

وكذلك أثبت معنى التهديد في الآية الفراء، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، وابن كثير، ونقله الماوردي عن مجاهد، وحكاه البغوي والقرطبي والخازن عن الكسائي، ولم يتعقباه، وعزاه الواحدي إلى الكلبي والكسائي، وذكره ابن الجوزي[1].



(١) معاني القرآن، للفراء، (٢/ ٨٩)؛ ومعاني القرآن، للنحاس، (٤/ ٢٦)؛ والهداية، (٦/ ٣٨٩٦)؛ والنكت والعيون، (٣/ ١٦١)؛ التفسير البسيط، (١٢/ ٦٠٧)؛ الجامع لأحكام القرآن، (١٠/ ٢٨)؛ تفسير الخازن، (٣/ ٥٦)؛ تفسير ابن كثير، (٤/ ٤٦٠).

المبحث الثالث
موافقات ابن تيمية لابن عطية

يمكن القول: إن ابن تيمية كان يتفق مع ابن عطية في جميع المواطن التي اتفق فيها قول ابن عطية مع قول السلف في تفسير الآية، أو كان تفسيره بالرأي المحمود[(١)]:

الموضع الأول: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴾ [الإسراء: ٥٧].

نقل ابن تيمية تفسير هذه الآية كاملا عن ابن عطية، فقال ابن تيمية: "قال أبو محمد عبد الحق بن عطية في تفسيره: أخبر الله تعالى أن هؤلاء المعبودين يطلبون التقرب إليه، والتزلف إليه، وأن هذه حقيقة حالهم. والضمير في ﴿رَبِّهِمُ﴾ للمبتغين، أو للجميع. و ﴿ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ هي القربة، وسبب الوصول إلى البغية، وتوسل الرجل: إذا طلب الدنو والنيل لأمر ما، ومنه قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من سأل الله لي الوسيلة**»[(٢)] الحديث[(٣)].

قلت: وتفسير الوسيلة بأنها القربة هو قول أبي وائل، وقتادة، وعطاء، والسدي، ومجاهد، والحسن، وعبد الله بن كثير، والثعلبي، والبغوي[(٤)].

ثم امتدح ابن تيمية كلام ابن عطية، فقال: "وهذا الذي ذكره، ذكر سائر المفسرين نحوه، إلا أنه برَّز به على غيره، فقال: و﴿أَيُّهُمۡ﴾ ابتداء، وخبره ﴿أَقۡرَبُ﴾، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ يراد بهم

---

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "والحاصل أن الرأي إن كان مستنداً للنقل من الكتاب أو السنة، فهو محمود، وإن تجرد عن علم فهو مذموم". ويقسم العلماء التفسير بالرأي قسمان:
١- **التفسير بالرأي المحمود:** وهو الرأي المستند إلى استدلال واستنباط من النص وحده، أو من نص آخر معه.
٢ - **التفسير بالرأي المذموم:** وهو الرأي المجرد الذي لا دليل عليه، بل هو خرص وتخمين.
ينظر: **إعلام الموقعين**، لابن القيم، (١/ ٦٥)؛ **وفتح الباري**، للحافظ ابن حجر، (١٣/ ٢٩١).
(٢) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب الصلاة–باب باب ما يقول إذا سمع المؤذن، (١/ ١٤٤)، حديث رقم (٥٣)، والترمذي في **السنن**، كتاب المناقب– بلا باب، (٥/ ٥٨٦)، برقم (٣٦١٤)، وقال: "حديث حسن صحيح". وأخرجه أحمد في **المسند**، (١١/ ١٢٨)، حديث رقم (٦٥٦٨).
(٣) **المحرر الوجيز**، (٣/ ٤٦٥-٤٦٦).
(٤) ينظر: **تفسير عبد الرزاق**، (٢/ ٣٠١)؛ **جامع البيان**، (١٠/ ٢٩٠-٢٩١)؛ **والكشف والبيان**، (٦/ ١٠٧).

المعبودون، وهو ابتداء وخبره ﴿يَبْتَغُونَ﴾، والضمير في ﴿يَدْعُونَ﴾ للكفار، وفي ﴿يَبْتَغُونَ﴾ للمعبودين. والتقدير: نظرهم ووكدهم أيهم أقرب"[1].

ومن هذا النص يتضح أن ابن تيمية مدح تفسير ابن عطية لهذه الآية، لأنه تفسير قائم على نقل صحيح من اللغة، والإعراب المبني على المعنى الصحيح للآيات.

الموضع الثاني: قال ابن تيمية: "وقد ذكر طائفة من العلماء في قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١-٢] أنهم كانوا يتكاثرون بقبور الموتى. وممن ذكره ابن عطية في تفسيره قال: "وهذا تأنيب على الإكثار من زيارة القبور، أي: حتى جعلتم أشغالكم القاطعة لكم عن العبادة والعلم زيارة القبور؛ تكثرًا بمن سلف، وإشادة بذكره. ثم قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا هجرا**»[2]. فكان نهيه في معنى الآية. ثم أباح الزيارة بعد لمعنى الاتعاظ، لا لمعنى المباهاة والتفاخر، وتسنيمها بالحجارة الرخام وتلوينها سرفًا، وبنيان النواويس[3] عليها"[4]، هذا لفظ ابن عطية"[5].

ومن هذا النص يتضح أن مدح ابن تيمية تفسير ابن عطية لهذه الآية، بسبب كونه تفسيرا بالرأي المحمود، لأنه فسرها بمعنى تدل عليه الأدلة من الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [الحديد: ٢٠]، ففي هذه الآية تصريح بأن التفاخر والتكاثر بينهم يكون في الأموال والأولاد.

الموضع الثالث: قال ابن تيمية: "وقوله ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣] يدل على الحصر. ولم يقل "الأكرم من كذا"، بل أطلق الاسم؛ ليبين أنه الأكرم مطلقا غير مقيد. فدل على أنه متصف

(١) **مجموع الفتاوى**، (٢٧/ ٤٣١).
(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مالك في **الموطأ**، (٢/ ٤٨٥)، حديث رقم (٨)؛ ومن طريقه الشافعي في **المسند**، (ص٣٦١).
(٣) النواويس: مقابر النصارى. **لسان العرب**، (٦/ ٢٤٥).
(٤) **المحرر الوجيز**، (٥/ ٥١٨).
(٥) **مجموع الفتاوى**، (٢٧/ ٣٧٦).

بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه، ولا نقص فيه. قال ابن عطية: ثم قال له تعالى ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾ على جهة التأنيس كأنه يقول: امض لما أمرت به، وربك ليس كهذه الأرباب، بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص، فهو ينصرك ويظهرك[1]"[2].

وفي هذا الموضع اكتفى ابن تيمية في تدعيم رأيه في تفسير ﴿الأكرم﴾ بنقل رأي ابن عطية، ولم يعترض عليه، فهو مقر له، متفق معه.

الموضع الرابع: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى:٣].

نقل ابن تيمية حكاية ابن عطية أقوال المفسرين في تفسير قوله ﴿فَهَدَىٰ﴾، حيث قال ابن عطية: "﴿فَهَدَىٰ﴾ عام لوجوه الهدايات في الإنسان والحيوان. وقد خصص بعض المفسرين أشياء من الهدايات فقال الفراء: معناه هدى وأضل، واكتفى بالواحد لدلالتها على الأخرى. قال: وقال مقاتل والكلبي: هدى إلى وطء الذكور للإناث. وقيل: هدى المولود عند وضعه إلى مص الثدي. وقال مجاهد: هدى الناس للخير والشر والبهائم للمراتع"[3].

ثم انتهى ابن عطية إلى الراجح في تفسير الهداية فقال: "وهذه الأقوال مثالات، والعموم في الآية أصوب في كل تقدير، وفي كل هداية".

وقد وافق ابن تيمية على ترجيح ابن عطية، فقال: "والأقوال الصحيحة هي من باب المثالات كما قال ابن عطية"[4].

قلت: وسبب اتفاق ابن تيمية مع ابن عطية في عموم الهداية لتشمل جميع وجوه الهدايات، هو أن هذا الرأي هو الذي عليه أئمة المفسرين، وقد صرح به إمام المفسرين ابن جرير الطبري، فقال: "والصواب من القول في ذلك عندنا، أن الله عمّ بقوله: (فَهَدَى) الخبر

(١) المحرر الوجيز، (٥/ ٥٠٢).
(٢) مجموع الفتاوى، (١٦/ ٢٩٥).
(٣) جامع البيان، للطبري، (٢٤/ ٣٦٨).
(٤) مجموع الفتاوى، (١٦/ ١٤٦).

عن هدايته خلقه، ولم يخصص من ذلك معنى دون معنى، وقد هداهم لسبيل الخير والشرّ، وهدى الذكور لمأتى الإناث، فالخبر على عمومه حتى يأتي خبر تقوم به الحجة، دالّ على خصوصه"[1].

الموضع الخامس: في تفسير قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]. قال ابن تيمية: "... قال ابن عطية: ثم ذكر تعالى مذمة من لم يؤمن من أهل الكتاب من بني إسرائيل من أنهم لم يتفرقوا في أمر محمد إلا من بعد أن رأوا الآيات الواضحة، وكانوا من قبل متفقين على نبوته وصفته، فلما جاء من العرب، حسدوه. وكذلك قال الثعلبي: ما تفرق الذين أوتوا الكتاب في أمر محمد فكذبوه إلا من بعد ما جاءتهم البينة البيان في كتبهم أنه نبي مرسل"[2].

وفي هذا النص، نقل ابن تيمية تفسير عطية، دون اعتراض عليه، لأنه تفسير منبثق من ألفاظ الآيات، فهو مقر له، متفق معه.

كما أن هذا التفسير متفق مع أقوال مفسري السلف، حيث قال به مقاتل، وابن جرير، والسمرقندي، والواحدي، والبغوي[3].

الموضع السادس: في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢] قال ابن تيمية: "قال ابن عطية: و (سوَّى) معناه عدل وأتقن حتى صارت الأمور مستوية دالة على قدرته ووحدانيته[4]"[5].

(١) **جامع البيان**، للطبري، (٢٤/ ٣٦٩).
(٢) **مجموع الفتاوى**، (١٦/ ٥١٢).
(٣) **جامع البيان**، (٢٤/ ٥٤٠)؛ **تفسير السمرقندي**، (٣/ ٦٠٤)؛ **والهداية**، (١٢/ ٨٣٨٢)؛ **والوجيز**، (ص١٢٢١).
(٤) **المحرر الوجيز**، (٥/ ٤٦٨).
(٥) **مجموع الفتاوى**، (١٦/ ١٤٥).

وفي هـذا النـص، نقـل ابـن تيميـة تفسـير عطيـة، دون اعـتراض عليـه، فهـو مقـر لـه، متفـق معـه.

وهـذا التفسـير سـبق إلى قريـب منه العديـد مـن المفسريـن، كابـن جريـر الطـبري، والثعلبـي، ومكـي، والواحـدي[1].



(١) جامع البيان، (٢٤/ ٣٦٨)؛ والكشف والبيان، (١٠/ ١٨٣)؛ والهداية، (١٢/ ٨٠٢٦)؛ والوسيط، (٤/ ٤٦٩).

الخاتمة

١- أظهر هذا البحث ما تحلى به شيخ الإسلام ابن تيمية من خلق الإنصاف والعدل في الحكم على المخالفين.

٢- أثبت البحث التقدير الكبير من شيخ الإسلام ابن تيمية لتفسير ابن عطية، بحيث إنه فضله على جميع التفاسير قاطبة، ولم يقدم عليه سوى تفسير ابن جرير الطبري.

٣- أخذ ابن تيمية على ابن عطية بأنه قد لا ينقل آثار السلف من الصحابة والتابعين في التفسير.

٤- أثبت البحث خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن ابن تيمية اتهم ابن عطية بالاعتزال، وبأن تفسيره به آراء اعتزالية.

٥- توصل البحث إلى أن من أسباب مخالفة ابن تيمية بعض آراء ابن عطية في التفسير، مخالفة تفسير ابن عطية للأدلة من القرآن والسنة.

٦- توصل البحث إلى أن انتقاد ابن تيمية لابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ فيه مجال للنظر والمناقشة.

٧- ناقش البحث نقد ابن تيمية لقول ابن عطية: إن الله سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وتعالى خاطب بـ ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ قوما معينين، وقول ابن تيمية: إن هذا التخصيص لم يقل به أحد ممن يعتمد عليه. وقد أثبت البحث أن القول بالتخصيص هو القول الذي عليه جمهور المفسرين.

٨- ناقش البحث نقد ابن تيمية لقول ابن عطية: إن قوله تعالى: ﴿قَالَ هَـٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ يتضمن تهديدا ووعيدا، وقول ابن تيمية: إن "هَـذَا قَـول لم ينْقل عَن أحد من عُلَمَاء التَّفْسِير، لَا فِي هَـذِه الْآيَـة، وَلَا فِي نظيرهَـا". حيث أثبت البحث أن هذا القول أثبته جمهرة المفسرين، على

رأسـهم ابـن جريـر الطبري.

٩- توصـل البحـث إلى أن ابـن تيميـة كان يتفـق مـع ابـن عطيـة في جميـع المواطـن التـي اتفـق فيهـا قـول ابـن عطيـة مـع قـول السـلف في تفسـير الآيـة، أو كان تفسـيره بالـرأي المحمـود.

١٠- وقد وافق ابن تيمية ابن عطية في ستة مواضع، وخالفه في خمسة مواضع.



المصادر والمراجع

١. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، لمحمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب، بيروت - دار الكتب العلمية،١٤٢٤هـ.

٢. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم، ط١، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.

٣. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لعبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، بيروت - دار الفكر.

٤. **البحر المحيط في التفسير**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت - دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٥. **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، القاهرة - دار الكاتب العربي، ١٩٦٧هـ.

٦. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز للذهبي، ط٢، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت - دار الكتاب العربي، ١٩٩٣.

٧. **تأويلات أهل السنة**، لمحمد بن محمد بن محمود الماتريدي، ط١. تحقيق: د.مجدي باسلوم، بيروت - دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

٨. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** ، لأبي حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي، ط١، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠ م.

٩. **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشور، ط١، بيروت - مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠٠٠م.

١٠. **التسهيل لعلوم التنزيل** ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، بيروت - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ.

١١. **تفسير ابن فورك**، لمحمد بن الحسن بن فورك الأنصاري ابن فورك، ط١، مكة المكرمة- جامعة أم القرى، ٢٠٠٩م.

١٢. **التفسير البسيط**، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، ط١. الرياض: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٣٠هـ.

١٣. **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير ، ط٢، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض - دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

١٤. **التفسير الكبير**. محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

١٥. **التفسير الوسيط**، لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، ط١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

١٦. **تفسير عبد الرزاق**، لعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، ط١، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

١٧. **التفسير والمفسرون**، لمحمد حسين الذهبي، القاهرة - مكتبة وهبة.

١٨. **جامع البيان في تأويل القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٩. **جامع الرسائل**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ط١، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض- دار العطاء، ٢٠٠١م.

٢٠. **الجامع الصحيح المختصر**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ط٣، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دمشق - دار ابن كثير، ١٩٨٧م.

٢١. **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، ط٢، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة - دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٢. **الحسنة والسيئة**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، بيروت - دار الكتب العلمية.

٢٣. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ط٣، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق- دار القلم، ٢٠١١م.

٢٤. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط٢، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد - مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٢م.

٢٥. **دقائق التفسير**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ط٢، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، دمشق - مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ.

٢٦. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لإبراهيم بن علي بن محمد اليعمري ابن فرحون، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة - دار التراث للطبع والنشر.

٢٧. **ذيل طبقات الحنابلة**، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، ط١، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض - مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥م.

٢٨. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي ، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٢٩. **سنن ابن ماجه**، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر - دار إحياء الكتب العربية.

٣٠. **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.

٣١. **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ط٢، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. مصر - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٥م.

٣٢. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد بن محمد لابن العماد، ط١، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق - دار ابن كثير، ١٩٨٦م.

٣٣. **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، لمساعد الطيار، ط٢، الدمام - دار ابن الجوزي، ١٤٢٨هـ.

٣٤. **صحيح الترغيب والترهيب**، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط٥، الرياض - مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ.

٣٥. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، لخلف بن عبد الملك ابن بشكوال، ط٢. تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، القاهرة - مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٣٦. **الفتاوى الكبرى**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ط١، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٣٧. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت - دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٣٨. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، بيروت - دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢م.

٣٩. **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، بيروت - دار صادر، ١٩٧٤م.

٤٠. **كتاب السبعة في القراءات**، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي ابن مجاهد، ط٢، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة - دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ.

٤١. **لباب التأويل في معاني التنزيل**، لعلي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الخازن، ط١، تحقيق: محمد علي شاهين، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٤٢. **اللباب في علوم الكتاب**، لعمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٤٣. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، بيروت - دار صادر، ٢٠٠٠م.

٤٤. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، بيروت - دار الفكر، ١٤١٢هـ.

٤٥. **مجموع الفتاوى**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة المنورة - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٦. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٤٧. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لعبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي، ط٣، تحقيق: مجموعة من الباحثين، قطر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠١٥م.

٤٨. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** ، لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ط١، تحقيق: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب مستو. بيروت - دار الكلم الطيب، ١٩٩٨م.

٤٩. **المستدرك على الصحيحين**، لمحمد بن عبد الله بن محمد الشهير بالحاكم النيسابوري، ط١. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

٥٠. **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأحمد بن علي بن المُثنى أبو يعلى، ط١. تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق - دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م.

٥١. **مسند الإمام أحمد**، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بيروت - مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

٥٢. **مسند الشافعي**، لمحمد بن إدريس الشافعي، بيروت- دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.

٥٣. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت - دار الجيل، ١٣٣٤هـ.

٥٤. **معاني القرآن**، لأحمد بن محمد النحاس، ط١، تحقيق: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة- جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.

٥٥. **معاني القرآن وإعرابه**، لإبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت - عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٦. **معاني القرآن**، ليحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٧. **معجم القراءات**، لعبد اللطيف الخطيب، ط١، دمشق - دار سعد الدين، ٢٠٠٢م.

٥٨. **منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم**، لعبد الوهاب فايد، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٥٩. **الموطأ**، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥م.

٦٠. **النبوات**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ط١، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الرياض - أضواء السلف، ٢٠٠٠م.

٦١. **النكت والعيون**، لعلي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت - دار الكتب العلمية.

٦٢. **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، لمكي بن أبي طالب حَمّوش القيسي، ط١. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي. الإمارات العربية المتحدة - جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م.

٦٣. **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت - دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م.



Number (5)

Ibn Taymiyyah’s Stance on Ibn ʿAṭiyyah’s Tafsīr

Dr. Muḥammad b. Mufḍī b. Falāḥ al-Sand al-Sharārī

Research Topic:

This study examines Ibn Taymiyyah’s position on Ibn ʿAṭiyyah’s tafsīr, whether one of agreement or disagreement, with accompanying commentary and analysis.

Significance of the Study:

The importance of this research stems from the fact that it offers a comparative examination of the exegetical views of two prominent scholars of Islam—Imām Ibn ʿAṭiyyah al-Andalusī and Shaykh al-Islām Ibn Taymiyyah—through their respective interpretations of the Qur’an. The study highlights points of agreement and divergence between them and discusses the underlying reasons for each, aiming to identify the sounder view based on evidence.

Research Objective:

To elucidate Ibn Taymiyyah’s stance toward Ibn ʿAṭiyyah’s exegetical opinions, clarifying the areas of concurrence and difference and analyzing the causes behind them.

Research Problem:

An examination of Ibn Taymiyyah’s writings reveals that his attitude toward Ibn ʿAṭiyyah and his al-Muḥarrar al-Wajīz varies—at times he praises him highly, while at other times he delivers sharp criticism. This variation calls for an in-depth investigation to determine Ibn Taymiyyah’s true stance and the reasons behind his alternating praise and censure..

Research Findings:

The study demonstrates Ibn Taymiyyah’s fairness and balance in judging those with whom he disagreed. It shows that he regarded Ibn ʿAṭiyyah’s tafsīr as second only to that of Ibn Jarīr al-Ṭabarī and superior to all others.

The research also concludes that Ibn Taymiyyah’s disagreements with

certain views of Ibn ʿAṭiyyah stemmed from the latter's occasional deviation from direct textual evidence from the Qur'an and Sunnah. Conversely, Ibn Taymiyyah agreed with Ibn ʿAṭiyyah wherever his interpretations aligned with those of the early generations (al-salaf) or were based on sound reasoning (al-raʾy al-maḥmūd).

Keywords

Ibn Taymiyyah – Ibn ʿAṭiyyah – agreement – disagreement.



Bibliography

1. Ibn al-Khaṭīb, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Saʿīd, **Al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah**, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1424AH.
2. Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb, **Iʿlām al-Muwaqqiʿīn ʿan Rabb al-ʿĀlamīn**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Salām Ibrāhīm, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1991AD.
3. Al-Bayḍāwī, ʿAbd Allāh ibn ʿUmar ibn Muḥammad, **Anwār al-Tanzīl wa-Asrār al-Tảwīl**, Bayrūt - Dār al-Fikr.
4. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn, **al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr**, taḥqīq: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Bayrūt - Dār al-Fikr, 1420AH.
5. Ibn ʿUmayrah, Aḥmad ibn Yaḥyá ibn Aḥmad, **Bughyat al-Multamis fī Tārīkh Rijāl Ahl al-Andalus**, al-Qāhirah - Dār al-Kātib al-ʿArabī, 1967AD.
6. al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz, **Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa al-Aʿlām**, ṭabʻah: 2, taḥqīq: ʿUmar ʿAbd al-Salām al-Tadmurī, Bayrūt - Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1993AD.
7. al-Māturīdī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd, **Tảwīlāt Ahl al-Sunnah**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Dr. Majdī Bāsalūm, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 2005AD.
8. Ibn Makkī al-Ṣiqillī, Abū Ḥafṣ ʿUmar ibn Khalaf, **Tathqīf al-Lisān wa Talaqīḥ al-Janān**, ṭabʻah: 1, qaddama lahu wa qābala makhṭūṭātihi wa ḍabbaṭahu: Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1410AH, 1990AD.
9. Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, **al-Taḥrīr wa al-Tanwīr**, ṭabʻah: 1, Bayrūt - Muʾassasat al-Tārīkh al-ʿArabī, 2000AD.
10. al-Kalbī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, **al-Tashīl li-ʿUlūm al-Tanzīl**, taḥqīq: Dr. ʿAbd Allāh al-Khālidī, Bayrūt - Sharikat Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1416AH.

11. Ibn Fūrak, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Anṣārī, **Tafsīr Ibn Fūrak**, ṭab'ah: 1, Makkah al-Mukarramah - Jāmiʿat Umm al-Qurá, 2009AD.

12. al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī, **al-Tafsīr al-Basīṭ**, ṭab'ah: 1, al-Riyāḍ: ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī - Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah, 1430AH.

13. Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar, **Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm**, ṭab'ah: 2, taḥqīq: Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, al-Riyāḍ - Dār Ṭayyibah lil-Nashr wa al-Tawzīʿ, 1999AD.

14. al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn, **al-Tafsīr al-Kabīr**, ṭab'ah: 1, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1421AH.

15. al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī, **al-Tafsīr al-Wasīṭ**, ṭab'ah: 1, taḥqīq: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, wa ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1994AD.

16. al-Ṣanʿānī, ʿAbd al-Razzāq ibn Hammām ibn Nāfiʿ, **Tafsīr ʿAbd al-Razzāq**, ṭab'ah: 1, dirāsah wa taḥqīq: Dr. Maḥmūd Muḥammad ʿAbduh, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1419AH.

17. al-Dhahabī, Muḥammad Ḥusayn, **al-Tafsīr wa al-Mufassirūn**, al-Qāhirah - Maktabat Wahbah..

18. al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd, **Jāmiʿ al-Bayān fī Tảwīl al-Qurʾān,** taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir, ṭab'ah: 1, Muʾassasat al-Risālah, 1420AH, 2000AD.

19. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn ʿAbd al-Salām, **Jāmiʿ al-Rasāʾil**, ṭab'ah: 1, taḥqīq: Dr. Muḥammad Rashād Sālim, al-Riyāḍ - Dār al-ʿAṭāʾ, 2001AD.

20. al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Ibrāhīm, al-Jāmiʿ **al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar, ṭab'ah**: 3, taḥqīq: Dr. Muṣṭafá Dīb al-Bughā, Dimashq - Dār Ibn Kathīr, 1987AD.

21. al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Farḥ al-Anṣārī, **al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān**, ṭabʻah: 2, taḥqīq: Aḥmad al-Bardūnī wa Ibrāhīm Aṭfīsh, al-Qāhirah - Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1384AH, 1964AD.

22. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn ʿAbd al-Salām, **al-Ḥasanah wa al-Sayyiʾah**, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

23. al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf ibn ʿAbd al-Dāʾim, **al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn**, ṭabʻah: 3, taḥqīq: Dr. Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Dimashq - Dār al-Qalam, 2011AD.

24. Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad, **al-Durar al-Kāminah fī Aʿyān al-Miʾah al-Thāminah**, ṭabʻah: 2, taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Khān, Ḥaydar Ābād - Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, 1972AD.

25. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn ʿAbd al-Salām, **Daqāʾiq al-Tafsīr**, ṭabʻah: 2, taḥqīq: Dr. Muḥammad al-Sayyid al-Jalīnd, Dimashq - Muʾassasat ʿUlūm al-Qurʾān, 1404AH.

26. Ibn Farḥūn, Ibrāhīm ibn ʿAlī ibn Muḥammad al-Yaʿmarī, **al-Dībāj al-Mudhhab fī Maʿrifat Aʿyān ʿUlamāʾ al-Madhhab**, taḥqīq wa taʿlīq: Dr. Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr, al-Qāhirah - Dār al-Turāth li-l-Ṭibāʿah wa al-Nashr.

27. Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab ibn al-Ḥasan, **Dhīl Ṭabaqāt al-Ḥanābilah**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Dr. ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn, al-Riyāḍ - Maktabat al-ʿUbaykān, 2005AD.

28. al-Ālūsī, Maḥmūd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥusaynī, **Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa al-Sabʿ al-Mathānī**, taḥqīq: ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1415AH.

29. Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, **Sunan Ibn Mājah**, taḥqīq: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, Miṣr - Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah.

30. Abū Dāwūd al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ashʿath ibn Isḥāq, **Sunan Abī Dāwūd**, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ṣaydā - al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

31. al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá ibn Sawrah, **Sunan al-Tirmidhī**, ṭab'ah: 2, taḥqīq wa-ta'līq: Aḥmad Muḥammad Shākir, Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, Ibrāhīm ʿAṭwah, Miṣr, Sharikat Maktabat wa-Maṭba'at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, 1975AD.

32. Ibn al-ʿImād, ʿAbd al-Ḥayy ibn Aḥmad ibn Muḥammad, **Shadharāt al-dhahab fī akhbār man dhahab**, ṭab'ah: 1, ḥaqqaqahu: Maḥmūd al-Arnāʾūṭ, kharraja aḥādīthahu: ʿAbd al-Qādir al-Arnāʾūṭ, Dimashq, Dār Ibn Kathīr, 1986AD.

33. al-Ṭayyār, Musāʿid, **Sharḥ muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr li-Ibn Taymiyyah**, ṭab'ah: 2, al-Dammām, Dār Ibn al-Jawzī, 1428AH.

34. al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, **Ṣaḥīḥ al-targhīb wa-al-tarhīb**, ṭab'ah: 5, al-Riyāḍ, Maktabat al-Maʿārif, 1420AH.

35. Ibn Bashkuwāl, Khalaf ibn ʿAbd al-Malik, **al-Ṣilah fī tārīkh ảimmat al-Andalus**, ṭab'ah: 2, taḥqīq: al-Sayyid ʿIzzat al-ʿAṭṭār al-Ḥusaynī, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānijī, 1374AH, 1955AD.

36. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn ʿAbd al-Salām, **al-Fatāwá al-kubrá**, ṭab'ah: 1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1987AD.

37. bn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad, **Fatḥ al-bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, ashrafa ʿalá ṭab'ihi: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, Bayrūt, Dār al-Maʿrifah, 1379AH.

38. al-Kattānī, Muḥammad ʿAbd al-Ḥayy ibn ʿAbd al-Kabīr, **Fihris al-fahāris wa-al-athbāt wa-muʿjam al-maʿājim wa-al-mashyakhat wa-al-musalsalāt**, taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1982AD.

39. al-Kutubī, Muḥammad ibn Shākir ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Raḥmān, **Fawāt al-Wafayāt**, taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, Bayrūt - Dār Ṣādir, 1974AD.

40. Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá ibn al-ʿAbbās al-Tamīmī, **Kitāb al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt**, ṭabʻah: 2, taḥqīq: Shawqī Ḍayf, al-Qāhirah - Dār al-Maʿārif, 1400AH.

41. al-Khāzin, ʿAlī ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ʿUmar, **Lubāb al-Tảwīl fī Maʿānī al-Tanzīl**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Muḥammad ʿAlī Shāhīn, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1415AH.

42. Ibn ʿĀdil, ʿUmar ibn ʿAlī al-Ḥanbalī, **al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb**, taḥqīq: al-Shaykh ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd wa al-Shaykh ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1998AD.

43. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, **Lisān al-ʿArab**, taḥqīq: ʿAbd Allāh ʿAlī al-Kabīr wa ākhirūn, Bayrūt - Dār Ṣādir, 2000AD.

44. al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr ibn Sulaimān, **Majmaʿ al-Zawāʾid wa Manbaʿ al-Fawāʾid**, Bayrūt - Dār al-Fikr, 1412AH..

45. Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn ʿAbd al-Salām, **Majmūʿ al-Fatāwá**, taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim, al-Madīnah al-Munawwarah - Mujammaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, 1416AH, 1995AD.

46. Ibn ʿAṭiyyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Andalusī, **al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz**, taḥqīq: ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1422AH.

47. Ibn ʿAṭiyyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Andalusī, **al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz**, ṭabʻah: 3, taḥqīq: Majmūʿah min al-bāḥithīn, Qaṭar - Wizārat al-Awqāf wa al-Shuʾūn al-Islāmīyah, 2015AD.

48. al-Nasafī, ʻAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Maḥmūd, **Madārik al-tanzīl wa-ḥaqā'iq al-ta'wīl**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Yūsuf ʻAlī Badyawī, wa-Muḥyī al-Dīn Dīb Mustū, Bayrūt - Dār al-Kalim al-Ṭayyib, 1998AD.

49. al-Ḥākim al-Naysābūrī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Muḥammad, **al-Mustadrak ʻalá al-Ṣaḥīḥayn**, ṭabʻah: 1, taḥqīq: Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, Bayrūt - Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1990AD.

50. Abū Ya'lá al-Mawṣilī, Aḥmad ibn 'Alī ibn al-Muthanná, **Musnad Abī Ya'lá al-Mawṣilī**, ṭab'ah: 1, taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad, Dimashq - Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1984AD.

51. Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī, Aḥmad ibn Muḥammad, **Musnad al-Imām Aḥmad**, ṭab'ah: 1, taḥqīq: Shu'ayb al-Arnā'ūṭ - 'Ādil Murshid, wa-ākharūn, Bayrūt - Mu'assasat al-Risālah, 2001AD.

52. al-Shāfi'ī, Muḥammad ibn Idrīs, **Musnad al-Shāfi'ī**, Bayrūt - Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1400AH.

53. Muslim al-Naysābūrī, Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj, **al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-mukhtaṣar bi-naql al-'adl 'an al-'adl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh 'alayhi wa-sallam**, taḥqīq: majmū'ah min al-muḥaqqiqīn, Bayrūt - Dār al-Jīl, 1334AH.

54. al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad, **Ma'ānī al-Qur'ān**, ṭab'ah: 1, taḥqīq: Muḥammad 'Alī al-Ṣābūnī, Makkah al-Mukarramah - Jāmi'at Umm al-Qurá, 1409AH.

55. al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarī ibn Sahl Abū Isḥāq (died: 311AH), **Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh**, taḥqīq: 'Abd al-Jalīl 'Abduh Shalabī, Bayrūt - 'Ālam al-Kutub, 1408AH, 1988AD.

56. al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād ibn 'Abd Allāh ibn Manẓūr al-Daylamī, **Ma'ānī al-Qur'ān**, taḥqīq: Aḥmad Yūsuf al-Najjātī wa-ākharūn, al-Qāhirah - al-Dār al-Miṣriyyah lil-Ta'līf wa-al-Tarjamah.

57. al-Khaṭīb, 'Abd al-Laṭīf, **Mu'jam al-qirā'āt**, ṭab'ah: 1, Dimashq, Dār Sa'd al-Dīn, 2002AD.

58. Fāyid, 'Abd al-Wahhāb, Manhaj Ibn '**Aṭiyyah fī tafsīr al-Qur'ān al-karīm**, al-Qāhirah, al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah li-al-Kitāb, 1973AD.

59. Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn 'Āmir al-Aṣbaḥī, **al-Muwaṭṭa'**, ṣaḥḥaḥahu wa-raqqamahu wa-kharraja aḥādīthahu wa-'allaqa 'alayhi: Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Bayrūt, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1985AD.

60. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm ibn ‘Abd al-Salām, **al-Nubuwwāt**, ṭab‘ah: 1, taḥqīq: ‘Abd al-‘Azīz ibn Ṣāliḥ al-Ṭuwiyān, al-Riyāḍ, Aḍwā’ al-Salaf, 2000AD.

61. al-Māwardī, ‘Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ḥabīb, a**l-Nukat wa-al-‘uyūn**, taḥqīq: al-Sayyid ibn ‘Abd al-Maqṣūd ibn ‘Abd al-Raḥīm, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

62. al-Qaysī, Makkiy ibn Abī Ṭālib Ḥammūsh, **al-Hidāyah ilá bulūgh al-nihāyah fī ‘ilm ma‘ānī al-Qur’ān wa-tafsīrih wa-aḥkāmih wa-jumal min funūn ‘ulūmih**, ṭab‘ah: 1, taḥqīq: majmū‘at rasā’il jāmi‘iyyah bi-Kullīyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā wa-al-Baḥth al-‘Ilmī – Jāmi‘at al-Shāriqah, bi-ishrāf: A. D. al-Shāhid al-Būshīkhī, al-Imārāt al-‘Arabiyyah al-Muttaḥidah, Jāmi‘at al-Shāriqah, 2008AD.

63. al-Ṣafdī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak ibn ‘Abd Allāh, **al-Wāfī bi-al-wafayāt**, taḥqīq: Aḥmad al-Arnā’ūṭ wa-Turkī Muṣṭafá, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth, 2000AD.

